

المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME)**المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات****The start up and the small and medium-sized companies (PME)
Concepts, Functions, Objectives and Risks of the drifts**

تو رشاد

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (ENSSEA)(الجزائر) .

tou.rachad@enssea.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2023/12/02 تاريخ القبول: 2024/06/30 تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract:

After his failed appearance in 2000, the interest of start-up in Algéria, appears again in 20/2021. We attempted to circumscribe the ins and outs of problem. We studied the american case, the French case, the case of the malaisian small projects and the specific italian case as a model and practical case of the startup for exemple to sit better the ambitious algerian project of the start up.

Key words : Start up, very small enreprises, small and medium enreprises (SME), Handling, Business Incubators.

الملخص:

عاد في 2021/2020 اهتمام الجزائر بالمؤسسات الناشئة بعد الإخفاق الذي طاله في سنة 2000. وحاولنا، منهجيا، الإحاطة بمدخلات الإشكالية ومخرجاتها، فدرسنا الحالة الأمريكية، والحالة الفرنسية، وحالة "المشاريع الصغيرة" في ماليزيا، والحالة الإيطالية ذات التطبيق النموذجي الخاص في ميدان المؤسسات الناشئة، وهذا بغرض إرساء قواعد صلبة للمشروع الجزائري الطموح في ميدان المؤسسات الناشئة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، المؤسسات الصغيرة جدا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المناولة، حاضنات الأعمال.

المؤلف المرسل: تو رشاد ، الإيميل: tou.rachad@enssea.edu.dz

ظهر الاهتمام في الجزائر من جديد، بالمؤسسات الناشئة (Start Up) منذ 2020/2021 بالأساس، بمقاربة أكثر إلاحا وبمنهجية تحدد المفاهيم والوظائف الأهداف وتتقي الانحرافات وتجدد الأدوات وترصد الآفاق. حدث هذا عقب التغييرات السياسة الهامة التي عرفتها البلاد وعلى خلفيات جائحة الكورونا ابتداء من 2019. يرى البعض في هذا الصنف من المؤسسات، كثيرا من عوامل الابتكار والنهوض الاقتصادي بالبلاد، ويرى فيها آخرون، تجديدا للخطاب السياسي الاقتصادي كان يتوقع له أن لن يلبث أن يتلاشى كما تلاشى نفس الخطاب في بداية 2000 ليتحول إلى محض مقارنة ظرفية ستقضي إلى استتساخ صنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) التي، رغم نكاتها كالفطريات، غلب فيها الجانب الاجتماعي على الحتميات الاقتصادية، فتعثر المسعى، فافتقدت الجزائر ارتفاعات الإنتاج والإنتاجية والمناولة والاندماج الاقتصادي والقدرة على التصدير وعلى الابتكار.

وعلى ضوء ذلك يمكننا طرح الإشكالية التالية:

المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME)

ماهي المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات؟

سنحاول، في هذا المقال، الرد على هذه الإشكالية بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع محاولة صياغة عناصر الحلول، معتمدين على التجارب الناجحة في هذا الميدان في العالم.

يعود الاهتمام في الجزائر بشكل غير مسبق، بالمؤسسات الناشئة (Start Up) بعد انطفاء هذا الاهتمام مباشرة بعد صدور القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 5 أوت 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ويفتح القطاع للمنافسة الوطنية والدولية(القانون رقم 2000 -03 المؤرخ في 5 أوت 2000) وتعثر إنجاز أول حاضنة للمؤسسات الناشئة في هذا الميدان بعد استحداث الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية (بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-91 الصادر في 28 مارس 2004). (المرسوم التنفيذي رقم 04-91 الصادر في 28 مارس 2004)

وظهر هذا الاهتمام المتميز بالمؤسسات الناشئة وكأنه، في المفهوم العام، بديل "كثليعية أو موضعة" للمؤسسات بالغة الصغر المحددة ضمن المفهوم الكلاسيكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) ومن ضمنها المؤسسات الصغيرة جدا (TPE).

المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME) المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات

وتكرس هذا الميل، عمليا، على ضوء التحول "الرقمي" الذي شرعت فيه الجزائر قبل بداية وباء "كوفيد-19" والذي تسارع مع الأزمة الصحية، مما أجبر الأسر الجزائرية والمقاولين والجامعيين على العمل والتعلم والعيش عن طريق الانترنت أو ما أصبح يسمى اليوم بالتجارة الإلكترونية. وهذا ما فرض على الجزائر واجب العمل الحثيث الدؤوب بغرض تحسين تنافسيتها الاقتصادية من خلال خلق مؤسسات ناشئة تعتمد التكنولوجيات المتقدمة والابتكار، أمام الفشل الذي بات يطبع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائم، الكثيف عددا لكن الضعيف جدوى اقتصادية.

سنعرض، في هذا المقال، إلى ظهور مفهوم المؤسسة الناشئة في الجزائر في بداية عشرية 2000 في ميدان الإعلام والاتصال على وجه الخصوص، والتخلي بعد ذلك، عن المشروع لصالح المزج العملي بين هذا المفهوم ومفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلاسيكي، إلى غاية إعادة بعث مشروع المؤسسة الناشئة في 2021/2020 بآمال أوسع في الخطاب السياسي الاقتصادي الجديد.

ومن أجل ترتيب منهجي، سنذكر بالوقائع التاريخية بشأن تطور المفهوم العملي للمؤسسة الناشئة (Start Up) من تاريخ ميلادها إلى غاية اليوم في العالم متخذين الحالات ذات الأهمية الأبلغ، منارة لمقاربتنا: الحالة الأمريكية ابتداءا وتجسيدا للمفهوم والحالة الفرنسية المتشعبة بمفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة "PME" الكلاسيكي مع إثرائه والحالة الماليزية التي تجمع بين مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومفهوم "المشاريع الصغيرة" (smallprojects)، واستكمالا بالحالة الإيطالية المقنتية بالحالة الأمريكية مع إدخال تكييفات عملية بالغة الاهتمام والتي سنتوقف عندها مليا لتناغمها مع الهدف الأنبل الذي تسعى إلى تحقيقه الجزائر من وراء الخطاب ذي الصلة بالمؤسسات الناشئة.

وسنفضي، في الأخير، ضمن هذه المقاربة، إلى آفاق المشروع الجزائري على ضوء المأمول والواقع ومخاطر الانزلاق نحو المفهوم الكلاسيكي للمؤسسة الصغيرة والصغيرة جدا (والمجهرية بدعة) الذي أظهر محدوديته التصنيعية والتشغيلية والانماجية والتصديرية، إلى حد الآن في الجزائر.

1. المؤسسة الناشئة، مفهوما:

لا يشكل مصطلح "المؤسسة الناشئة" (Start Up) وضعاً قانونياً مختلفاً عن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤسسة الصغيرة جداً أو المؤسسة المجهريّة. كما يغطي مصطلح "المشاريع الصغيرة" أو "projectsmall" كل هذه التسميات. غير أن مصطلح المؤسسة الناشئة أو "Start Up" ينطبق على كل هذه الأنواع من المؤسسات وإلى شهادة ميلادها وظروف إنشائها وإلى انطلاق نشاطها...، فالترجمة العربية (المؤسسة الناشئة) تظهر الأقرب إلى التسمية الإنجليزية-الأميركية "Start Up" التي تقدم، خطأً، كحل لكل المعضلات أو كإكتشاف سحري خاص بالدول النامية والذي بمقدوره التكيف الأحسن مع الاقتصادات التي تفتقد إلى لولب تنمية، القصد منها نسيان أو إخفاء تكاثر المؤسسات الصغيرة جداً تحت شعار "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (PME) التي كانت، من قبل، "تقليعية/موضة" عند رجال السياسة وعند مستشاريهم الاقتصاديين والتي تم التخلي عنها، انجراراً، لصالح شعار "المؤسسة الناشئة" (start up)، علماً أن المفهومين مختلفان بصفة عميقة. وقد أصبح شعار المؤسسة الناشئة في الوقت الحالي، تحت منظور هذه العقول المتجاوزة، كأنه يمثل في كثير من الاقتصادات المتخلفة لعشريات كثيرة، شعاراً سائداً، وباللغة الإنجليزية، حتى يتساق مع "التقليعية/الموضة" للإيهام، بموجب السلوكات الوصولية البدائية، بأن الأمر يتعلق باكتشاف مجد، حدثي، قادر على تقديم الحلول لكل المشاكل التي لم يستطع حلها شعار "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" "PME" تجاوزاً لمقاصد المسعى النظري في هذا المجال. ويظهر أن هذه الأحكام المسبقة تشكو من العجز في ميدان العمق التاريخي الذي سنحاول تداركه بعرض التجربة الجزائرية والتجارب المرجعية في العالم، على أن نحاول الخروج بتقييم النتائج التي وصل إليها المسعى الجزائري الجديد لترقية المؤسسة الناشئة واقتراح ما من شأنه أن يدلل الإكراهات ويحسن الأداء.

1.1 المؤسسة الناشئة في الجزائر:

ففي الجزائر، ظهر مصطلح "المؤسسة الناشئة" أو (start Up) لأول مرة في صلب الخطاب السياسي في "تصريح السياسية القطاعية" الخاصة بإصلاحات قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، مصطلح كان يتساق وقتها، على وجه الخصوص، مع الانفتاح على المنافسة الذي انطلق في بداية سنوات 2000، وتحديداً بسن القانون 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000 المشار إليه أعلاه. وفي هذا الإطار، لقد تم التنصيص

المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME) المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات

على إنشاء أول "حظيرة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال" ومنها إنجاز أول "حاضنة" للمساعدة على إنشاء أولى المؤسسات الناشئة الجزائرية أو "start up" (يتعلق الأمر بالحظيرة التكنولوجية لسيدى عبد الله بولاية الجزائر العاصمة).

وقد انطلقت أشغال إنجاز هذه الحظيرة في سنة 2004، لكنها لم تستلم، غير مكتملة، الا بعد خمسة عشرة سنة مع محاولات عديدة لإجهاض المشروع. ولم تفلح بعد، محاولة إنشاء حضانة مشابهة في غرب البلاد وشرقها الصيغة الأصلية كما تم سابقا الترويج له بالإضافة إلى المفهوم الضيق للمؤسسة الناشئة قبل الترقية الجديدة لمفهومها المؤسسة في 2021/2020.

كما يظهر، في هذا السياق، فمفهوم المؤسسة الناشئة، عند التطبيق، يبدو مشوبا خلقيا، قد يتسبب في انزلاق نحو مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة "PME" الكلاسيكي الذي، كما رأينا ذلك أعلاه، قد جانب الأهداف المنشودة. ومن أجل تفادي هذا اللبس على مستوى الأهداف والأدوات، فقد اعتمد مفهوم "start up" مقاسا على المفهوم الذي ابتدعه الأمريكيون بالنظر إلى مهام الحاضنات المستحدثة عندهم وإلى عدد الحاضنات المستحدثة كما سنتعرف عليه لاحقا. فتنفرض، حينئذ، ضمن المقاربة التطبيقية المعتمدة، التبيهاات الضرورية التالية:

- بدءا، سنتوقف المقاربة، ولو بصفة غير صريحة على الأقل، عند الإشارة إلى مرجعية المؤسسة الناشئة. وعلى العكس من ذلك، وبصفة حصرية، سنكرس مرجعية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في قانون الاستثمار لسنة 2001 وفي التعديلات التي أدخلت عليها في 2017، وبالأخص في القانون الذي كرس ترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جانفي 2017(القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-17 المؤرخ في 10 يناير 2017 حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). وهذا ما يفسر إهمال مشروع حظيرة تكنولوجيات الإعلام والاتصال لسيدى عبد الله بالجزائر العاصمة لسنوات طوال كما يفسر التأخر الكبير لإنجازه في تخلف صارخ عن الطموحات العالية

الأصلية التي استرشد بها في سنة 2000 لصياغة تصريح السياسة القطاعية حول تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الآتفة الذكر.

- واسترسالا، فلأن عدم التمييز بين مفهوم المؤسسة الناشئة (Start up) ومفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME) الذي كان، ظاهريا، يطبع المسعى التطبيقي للتسميتين، يطرح السؤال عن سبب ابتداع مصطلح "Start Up" (المؤسسة الناشئة). ويذهب هذا الخلط الأساس لدى بعض العقول، إلى حد اعتبار ابتداع التسمية "The Start Up" (المؤسسة الناشئة) ازدياء، من أجل مساعدة الشباب البطال للحصول على منصب شغل، علما أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) المستحدثة في الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي تحت إملاءات المؤسسات المالية الدولية في 1995، كانت تريد الإقناع بحسن نية الإصلاحات عن طريق إعادة جدولة ديون البلاد الخارجية. كما كانت ترمي إلى توفير مناصب شغل للعديد من الشباب العاطل عن العمل، آنذاك. في حين تتوجه المؤسسة الناشئة، دون الإخلال بهذا الهدف الاجتماعي، إلى المخترعين المبتكرين في أميركا، أصلا في ميدان تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في حظيرة "سيمون فالي" (Simon Valley) الأميركية والتي توسعت، فيما بعد، إلى كل الميادين، حيث كان الاختراع هدفا ملحا، ارتكازا على تكنولوجيايات الإعلام والاتصال والذي يتعدى، اليوم، إلى الذكاء الاصطناعي ومنها الرقمنة أو مجالات أخرى من شأنها تلبية حاجيات عديدة أخرى في ميدان المناولة أو ما هو يوجد في طور الإنشاء الاختراعي الابتكاري كالإنشاء الذكي التدريجي للمدن. وهو اهتمام يتعدى إلى كل المجالات المالية والمصرفية وإلى الأمن السيبراني.

- وأخيرا، فلأن الفكرة البالغة التقبيد بشأن حاضنة كانت موجهة، في الأصل، إلى بعث حركية ذاتية لاستحداث حاضنات أخرى، قد انتجت، على العكس من ذلك، عقمها الذاتي. وذلك رغم المحاولات غير المقتنعة لاستحداث مثيلات لحاضنة "سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة" في مناطق أخرى من البلاد. فعرفت هذه المحاولات، على النقيض من ذلك، خيبات أمل مثبطة.

لكن، في الوقت الذي كانت فيه محاولات تحويل وظائف الحاضنة التي استحدثت أصلا من أجل المساعدة على خلق المؤسسات الناشئة، ظهرت أفكار عكسية ترمي إلى تحويل هذه الحاضنة إلى مركز للبحث التطبيقي دعما لمراكز ومخابر البحث العلمي

المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME) المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات

الجامعية أو الهيئات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، (كابتكار غير مسبوق في الجزائر)، في إطار قانون البحث العلمي لسنة 1998 لتثمين نتائج البحث العلمي كثمار لتطبيق هذا القانون (القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-11 المؤرخ في 22 أوت 1998).

فاستبدل هذا المسعى بعد تعثره، بانزلاق نحو السهولة التي أظهرت عقمها في الوصول إلى الأهداف المرفوعة في قانون 2000-03 المؤرخ في 5 أوت 2000 لإصلاح قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المشار إليه أعلاه، ومنها إنشاء المؤسسات الناشئة، فتركس، عمليا، على العكس من الهدف المنشود، مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - PME - الاجتماعية في امتداد سياسة مساعدة الشباب البطل للحصول على منصب شغل من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) كما سقنا ذلك سابقا.

وقد أدى هذا التوجه إلى إنشاء 1286140 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (PME) إلى غاية نهاية 2021، تمثل فيها المؤسسات الصغيرة جدا (TPE) ما يعادل 97,58% (قدأرجح في التعريف الفرنسي الخصوصي للمؤسسة الصغيرة جدا صنف المؤسسة المتوسطة الوسيطة لتعيين المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها من 250 إلى 499 عاملا)، والمؤسسات الصغيرة 2,15% والمؤسسات المتوسطة 0,27% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) في مجموع القطاعات الاقتصادية (نشرية إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لوزارة العمل والشغل رقم 40، الصادرة في مارس 2022، ص8). ولم يكن القطاع العمومي يمثل، من مجموع هذه المؤسسات، سوى 225 مؤسسة أو (0,0174%) والتي كان عددها في الإحصاء الذي أجري في الفترة 2001-2008، ما يناهز 896/882 مؤسسة قبل الخصخصة والغلق اللذين طالا القطاع العمومي خلال أزمته العميقة من 1986 إلى غاية ظهور المساعي الحثيثة لتدارك الأوضاع 2021. ولا تمثل الأشخاص المعنوية سوى 56,03% من مجموع هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقابل 43,97% كأشخاص طبيعية بما في ذلك المؤسسات المتوسطة العمومية المهملة النسبة في الأشخاص المعنوية (0,0174%) والمنعدمة بالنسبة للأشخاص الطبيعية (0,00%). ومنها 20,37% كمهن حرة و 23,60% كمنشآت حرفية تقليدية. فهي بنية بالغة الهشاشة ضعيفة الحمولة

في القدرات الإنتاجية الكامنة والثروات ومناصب الشغل وفي تقبل التكنولوجيات المتقدمة وفي القدرات الابتكارية وعديمة الآمال التنافسية الجادة للتصدير ولم تكن هذه الأصناف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص تشغل في المتوسط سوى حوالي 2,4 أجييرا لكل مؤسسة، بما في ذلك ملاك المؤسسات، مقابل 85,88 أجييرا في المتوسط لكل مؤسسة متوسطة في القطاع العمومي.

ومن جهة أخرى، يتهيكّل مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحالي في الجزائر حول قطاعات النشاط (Ministère de l'industrie, « Bulletin d'information », N°40, Edition mars 2022, P8 «statistique de la PME»)، هي، أيضاً، عميقة الاختلال، تمثل فيه الفلاحة 0,62% والصناعة 8,55% والمحروقات والمعادن والخدمات ذات الصلة 0,25% والبناء والأشغال العمومية والسكن 15,50% والخدمات بما فيها المهن الحرة 51,48% والنشاطات الحرفية 23,61%.

أما في ميدان الشغل، فالمستحدث منها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بكل أصنافها وطبيعتها القانونية، فكانت تتوزع في نهاية 2021 كما يلي: الأجراء: 58,33%، المشغلون: 41,03% والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: 0,64% (نشرية إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة العمل والشغل والضمان الاجتماع رقم 40 المنشورة في مارس 2022. ص14).

وعلى سبيل المقارنة، فإن وزن المؤسسات الصغيرة جدا يمثل حوالي 92% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي. غير أن عدد الأجراء كان بمتوسط سبعة أجراء لكل مؤسسة صغيرة جدا، لكن في محيط اقتصادي أحسن بكثير على مستوى العلاقات بين المؤسسات لاقتصادية، مقارنة مع المحيط الذي تعيش فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. فإذا كان يمكن المؤسسة الخاصة الصغيرة جدا (TPE) في الجزائر تشغيل عددا يتراوح ما بين عامل واحد وتسعة عمال، حسب تعريف "ميثاق بولونيا" (Charte de Boulogne)، فإنها، في الواقع، لا تشغل سوى ما يتعدى بقليل، عاملين اثنين في المتوسط لكل مؤسسة صغيرة جدا باحتساب ملاكي المؤسسات. وهذا خلافا لما هو متداول من الناحية النظرية خطأ، فالأمر لا يتعلق، في حقيقة الأمر، بمؤسسات صغيرة أو متوسطة تشغل، هي، حسب مقاييس نفس الميثاق، تواليا، من 10 إلى 49 عاملا

المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME) المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات

ومن 50 إلى 249 عاملا، في المتوسط، لكل مؤسسة باحتساب ملاكي المؤسسات. (المواد 8-9-10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 02، الصادرة بتاريخ 01/11/2017، ص 06)

فالمفارقة الأساس عند المؤسسات الصغيرة جدا في الجزائر، هي أن هذه المؤسسات هي مؤسسات مجهرية: وضعها القانوني يكتسي طابعا عائليا، لا يستدعي، تبعا لذلك، على وجه الخصوص، اللجوء إلى القروض البنكية بغرض تمويل الأعمال تخوفا من عدم القدرة على تسديدها في آجال استحقاقها أو لقناعات دينية مخالفة، في الظاهر، لنسب الفائدة على أنها ربوية إلى حد ما. وتلجأ، عوضا عن ذلك، إلى الاستلاف دون مقابل، من الأقارب والأحباب والأصدقاء.

فحسب دراسة أجراها الديوان الوطني للإحصائيات في هذا الشأن، فإن حوالي 88,2% من المؤسسات الصغيرة جدا في الجزائر وفي كل النشاطات، تصرح بأنها تعتمد على التمويل الذاتي. فالمؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المذكورة سابقا، تكتفي، في أغلب الأحوال، بالقرض البنكي الأول الممنوح لدى إنشاء المؤسسات.

وبالنظر إلى المعطيات المقدمة سابقا، فالأمر يتعلق، في الواقع، بمؤسسات حرفية بعيدة عن القدرة على خلق الثروة أو المساهمة في استحداث نمو ذاتي يضمن الاستمرارية أو الطموح إلى الولوج إلى التكنولوجيات المتقدمة أو، على الأقل، لاستنساخها أو للاندماج في مناولة صناعية اندماجية ما، أو المشاركة في امتصاص البطالة أو دخول الأسواق الخارجية.

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية التابعة للقطاع الخاص، فيطبعها ميل مفرط إلى استيراد كل المدخلات من الخارج: تجهيزات، مواد أولية أو نصف مصنعة، تغليف، الخ... ما يمثل حوالي 90% من المدخلات ذات المنشأ الأجنبي، دون أدنى توجه إلى التصدير نحو الأسواق الخارجية، إلا نادرا. وهو ما يمثل النقيض الذي يطبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا وماليزيا، على سبيل المثال. إنهما وضعان متناقضان: أحدهما يشكل مصدر ثراء على الدوام، والآخر يمثل مصدر إفقار دائم.

وما يثير الانشغال أكثر، فالقطاع الجزائري الخاص يتمول بنسبة تفوق 80% من تمويل بنكي عمومي بنسبة تفوق 85% من حاجياته. فينطرح، حينئذ، التساؤل حول حجم أمواله الخاصة وحول ملاذاتها التي تغذي السوق الموازية في أسوأ صورها، أو تتآكل قيمتها باكتناز مفرط مع حرمان السوق من السيولة التي يتطلبها الرواج المفيد للجميع. (استجواب رئيس الجمهورية الجزائري من قبل الصحافة الجزائرية بتاريخ 10 أكتوبر 2021)

ولعل المخزون المستمر من هذه الأموال التي اكتشفت في نهاية 2022 وبداية 2023 في منازل أصحابها وفي حاويات وفي مخابئ أخرى، ليطرح اسئلة متشعبة بخصوص مدى استئراء الاقتصاد الخفي الموازي وإشكالية تقديره ومدى التهرب الجبائي المترتب عن ذلك، وكذا سوء تقدير الناتج الداخلي الإجمالي (PIB) والفردى، رغم تصحيحه في نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2023 لينتقل من حوالي 193 مليار دولار أمريكي في نهاية 2022 إلى 233 مليار دولار في انتظار تصحيح آخر كما أعلنت عنه السلطات الجزائرية المعنية بمناسبة تقديم الوزير الأول تصريح السياسة العامة لسنة 2023 أمام البرلمان. فهو وضع يحرم الجزائر من موارد هامة من شأنها، يقينا، الرفع من ترتيبها العالمي والرفع من قدرتها التفاوضية على كل الأصعدة. ولا يمكن، لبعض التشابه، تصنيفا عدديا أو نسبيا، مع مؤشرات الاتحاد الأوروبي، أن يكون مصدر انخداع، لأنه ليس سوى واجهة خادعة مضللة. فبالإضافة إلى الطابع العائلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتزايد المستمر للأشخاص الطبيعيين وانفصامها عن النظام المصرفي، فهناك نقيصة أخرى بالغة الإعاقة، تطبع نسيج هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

فالمؤسسات الجزائرية الصغيرة جدا، على سبيل المثال، تتميز بوضع فرداني انعزالي. فهي لا تندمج في أي شبكة مناوالتية، صناعية أو خدمية مستقرة. هي خصوصية تعبر عن تطور "وحداني فرداني" في غياب مراكز إنتاج صناعي (مصانع) قابل للحياة من شأنه ضمان استمرارية النشاطات وديمومتها وكذا قربها من مراكز الأعمال. هو فرق أساس مع المحيط الصناعي ومع الخدمات ذات الصلة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة جدا في المجال الأوروبي على سبيل المثال (تقرير مجلس التحليل الاقتصادي الفرنسي، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

لكن الخلط بين المفهوم "الاقتصادي" للمؤسسة الصغيرة جدا "TPE" والمفهوم "الاجتماعي" للمؤسسة الصغيرة جدا، ليشكل مصدر انعكاسات ثقيلة الوطء على الاقتصاد

المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME) المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات

الجزائري، لأن المؤسسات الجزائرية الصغيرة جدا "TPE" كانت، عند إنشائها، ذات هدف اجتماعي صرف بغرض امتصاص البطالة المتفشية في أوساط الشباب ابتداء من منتصف العشرينية 1990، وذلك ضمن برنامج التعديل الهيكلي الذي سبقت الإشارة إليه، عوض تفضيل صرامة الخصوصية الاقتصادية.

وسيكون هذا الخطأ، باستمرار، مصدر تداخلات دائمة بين الحقوق والواجبات وتداعياتها الكثيرة. حينئذ، ترتفع مخاطر الانحراف عن الهدف النبيل للمؤسسة الناشئة (startup) وعن مراميه القريبة والبعيدة، وذلك بالانزلاق نحو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) الاجتماعية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة جدا (TPE)، عند تجسيد الأهداف المعلنة من قبل السلطات العمومية بخصوص المؤسسات الناشئة (start Up). وبالفعل، فالهدف الاجتماعي (مناصب الشغل المستحدثة)، يقدم اليوم في الجزائر في أول حويلة للمؤسسات الناشئة على حساب هدف الابتكار الذي هو الهدف الأسمى الأول من خلق المؤسسات الناشئة. وذلك ما سنعود إليه لاحقا في هذا المقال بعد استعراض الحالات المرجعية التي أعلننا عن اختيارها أعلاه، بغرض بناء مقاربتنا التقييمية، ما من شأنه تصحيح الاعوجاج ومساءلة أصحاب القرار في الجزائر، من أجل تقادي انزلاق آخر في مفهوم ومآلات المؤسسة الناشئة كذاك الذي حدث في سنوات العشرينية 2000 بشأن اهداف وطموحات ومآلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) برمتها في الجزائر، بما فيها المؤسسات الصغيرة جدا (TPE).

وسنستعرض في البدء، الحالة الأمريكية الرائدة، منشأ وتطبيقا.

2.1 حالة الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر التجربة الأمريكية هي الأقدم على الإطلاق. فمفهوم "حاضنة الأعمال" قد تم ابتداعه وتطويره، أساسا، في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أول تجربة في مركز الأعمال "باتافيا" (Batavia) في 1959. لكن بداية انتشار مفهوم "الحاضنة" قد تم في سنة 1984. وتسارع عدد الحاضنات بعد ميلاد الجمعية الأمريكية للأعمال (National Business Incubator Association, NBIA) في 1985. وفي 1999 قد بلغ عدد هذه الحاضنات 800 حاضنة، إلى جانب، تواجد عدد كبير من شبكات الحاضنات ذات الأبعاد الجهوية في مختلف الولايات والتي تنمو بنسبة تتراوح ما بين 7% و22%، خارج

حاضنات الأعمال، مما أدى إلى استحداث أكثر من 243000 منصب شغل دائم. ويتواجد: 45% من هذه الحاضنات في المدن الكبيرة، و19% في المناطق الحضرية و36% في المناطق الريفية. وتدور مساحة هذه الحاضنات حول 12000 متر مربع بمتوسط 5000 متر مربع جاهزة للاكتراء من قبل مرقي المشاريع. ويصل عدد المشاريع لكل حاضنة أعمال، إلى 20 مشروعاً.

وتتنوع الحاضنات كما يلي مع التنبيه إلى أن النسب الآتية ليست تجميعية: 51% من حاضنات غير الربحية، تم تمويلها من قبل الدولة، وهي موجهة، حصرياً، لتحريك نشاطات التنمية الاقتصادية في المؤسسات الجوارية، و8% منها، هي حاضنات خاصة، تهدف إلى استثمار رساميل أو إلى تحويل وتنمية تكنولوجيات نوعية، مثل الحاضنات المستحدثة من قبل وكالة الفضاء الأمريكية والموجهة إلى البحوث الإلكترونية وإلى تقنيات الاتصال المتقدمة، و5% منها تمويلها هيئات خاصة مثل الجمعيات الفنية والغرف التجارية أو من قبل جاليات أجنبية، بغرض تنمية المشاريع أو الصناعات الفنية النوعية أو بغرض تيسير فرص عمل لفائدة أصناف اجتماعية محددة، و27% منها، هي متخصصة في التكنولوجيات ذات الصلة بالجامعات ومعاهد التعليم العالي. وتساهم بمعية حاضنات أخرى عمومية أو خاصة في إنجاز مشاريع محددة منها 10% تمثل حاضنات بأهداف صناعية بتخصصات محددة و9% بتوجهات تكنولوجية متخصصة (تكنولوجيات حيوية وتكنولوجيات معلوماتية). وأخيراً، و16% منها ممولة بالتعاون بين منظمات غير حكومية وأوساط خاصة يترك الفصل في ميدان التمويل والإنجاز إلى السلطات الحكومية ويترك للقطاع الخاص مسؤولية توفير الاستثمارات والخبرات.

3.1. حالة فرنسا:

في الاتحاد الأوروبي عموماً، فإن مصطلح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة - PME، بما فيها مفهوم المؤسسة الصغيرة جداً (TPE) أو المؤسسة المجهرية (Micro entrep) كبدعة فرنسية، فهي غير معروفة كثيراً، كمصطلح، عند جمهور المواطنين، بالرغم من أنها تحتل المكانة المركزية في الاقتصادات الأوروبية وفي الدول الأكثر نمواً فيها، لا سيما الاقتصاد الفرنسي.

أما مصطلح المؤسسة الناشئة (Start up)، فإنه غير مكرس هكذا باللغة الإنجليزية. أما مصطلح "مؤسسة مجهرية" أو (micro-entreprise) فهو مستعمل،

المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME) المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات

حصريا، في فرنسا لكن خارج "ميثاق بولونيا" (la charte de 'Boulogne) رغم اعتماده من قبلها والذي يعني، على وجه الخصوص، تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) المذكورة سابقا. فعالم السياسة وعالم الاقتصاد يهتمان أكثر فأكثر، ضمن خطابهما، بالمكانة التي تحتلها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ولكن، في غرابية الأمر، بعد فقدان هذه الأخيرة، كثيرا من حيويتها. فالمقارنات الدولية المتسارعة المبنية على القيمة المضافة التي تخلفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزائرية وتلك التي تخلفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية، تبرهن، على سبيل المثال، على درجة الاستخفاف في استنباط الخلاصات والأحكام، بالنظر إلى التضارب الكلي الشاسع في الأسباب والنتائج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كلي البلدين. فهي، في فرنسا، المكمل والنتيجة لتنمية صناعية ثقيلة (القانون رقم 2000 -03 المؤرخ في 5 أوت 2000). في حين، هي في الجزائر، نتاج تشوهات خلقية أدت إلى ميلاد مخلوقات سيئة الخلق. إذ هي تمثل، في الواقع، النظير الهيكلي المحتوم للكسر الذي أصاب، في 1979، التشييد الفني المكتسب التمثل في القاعدة الصناعية الثقيلة المشيدة خلال 1967-1981/1978. فكان بإمكان هذه القاعدة تشكيل مرتكز متين يربط ويجر، دوما، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في شكل أوروبي أو عن طريق بلد متقدم ما، لو حظيت بالعناية الملائمة في الأخذ بيدها. وبالفعل، فبالنسبة لفرنسا ودول متقدمة أخرى، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرحلة تضمن، بكيفية دائمة، الاندماج الصناعي والاقتصادي. أما في الجزائر، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي، على العكس من ذلك، الا نادرا، كما رأينا أعلاه، نقبض لهذا الاندماج وضحية للفرديانية التي إنتهكتها فرديا وجماعيا.

وتمثل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في فرنسا، حاليا، المحرك في ميدان خلق مناصب الشغل حيث يحذر، بصفة قطعية، فتح مناصب شغل لا تتوفر فيها الجدوى الاقتصادية. ويمثل هذا الصنف من المؤسسات 57% من القيمة المضافة (CHERTOK Grégoire et DE MALLERAYET Pierre Alain, POUTELLY Philippe, Le (financement des P.M.E, La documentation française, Paris, 2009; و65% من مناصب الشغل و82% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة (تقرير وزارة الاقتصاد والمالية والشغل (في فرنسا)، 2,3 مليون من مجموع 2,8 مليون (1988-

(2000)). كما يشكل القاعدة الصلبة للنسيج الاقتصادي الفرنسي. كما تمثل الضامن الأساس لخلق مناصب الشغل والضامن للصحة الاقتصادية للبلاد. وتمثل، أخيراً، هذه المؤسسات في فرنسا، الحصة الأكبر من بين المؤسسات الفرنسية المصدرة (للأسواق الخارجية).

وبهذا تعتبر الحالة الفرنسية رائدة في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME). ويكمن سر النجاح الفرنسي، أساساً، في تنظيم هذا الصنف من المؤسسات في شكل مجموعات تنشط حسب درجة عالية من التعاون والتنسيق، لاسيما وأن السلطات العمومية الفرنسية قد ساعدت كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الولوج إلى الأسواق الخارجية، شأنها شأن أغلبية الدول في العالم. وهي في نفس الوقت، موقع توطين البحث والابتكار يختفي فيه مفهوم المؤسسة الناشئة حتى وإن كان هذا المفهوم قد بدأ يتراءى، تجريبياً، في بعض الجامعات الفرنسية.

4.1. الحالة الماليزية:

تفيد التجربة الماليزية في ميدان تسيير "المشاريع الصغيرة" (small projects) كنظير للمؤسسات الناشئة، أن 91% من مجموع المؤسسات المسجلة في ماليزيا، هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتجه، في أغلبها، نحو ميادين الإنتاج والصناعة تحديداً، بغرض تلبية ثلاثة أهداف استراتيجية: مقياس التنمية العالية وملاقة حاجيات السوق الداخلية وترقية الصادرات. وهي الأهداف التي سطرته في مخططي التنمية الوطنية اللذين اعتمدهما على المدى البعيد، ابتداء من سنة 1986، وكذا المخطط الرئيسي (Master Plan) للفترة 2012-2020.

فالمخطط (1986-1995) الذي ركزت فيه على تنمية الصناعات الخفيفة والموجهة لتلبية حاجيات السوق الداخلية، بواسطة برامج دعم خاصة في اتجاه المؤسسات الصغيرة ذات النمو الاقتصادي الأعلى التوجه التصديري من خلال آليات الدعم والتمويل الملائمة، والمخطط (1996-2005) الذي ارتكزت فيه على المجمعات الصناعية الكبرى كحاضنات أعمال ارتكزت بدورها على تنشيط وتنمية مشاريع منتجة ومشاريع صناعية متخصصة في مجالات انتاج مختلفة مصدرة بالأسبقية (خدمات بحث وتنمية، صناعات منتجة للعتاد والتغليف المتطور والتجارة الإلكترونية)، والتي كانت تقود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مستوى أعلى للتنافسية في أفق 2022. أما المخطط الرئيسي (Master

المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME) المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات

(Plan) للفترة 2012-2020 الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد جاء استدرাকা لسد فراغ افرزته الاختيارات التي اختارتها ماليزيا لصالح المجمعات الصناعية الكبرى في استخفاف بنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان قائما. وهذا ما من شأنه التمكن من تحقيق النتائج الأليق وكذا تشجيع النمو وحفز الاستثمارات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الماليزي. فمن خلال هذا المخطط الرئيسي كانت ماليزيا تطمح، من ناحية أخرى، إلى رفع مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان التشغيل وفي الصادرات.

وفي ميدان الرقمنة حيث تعد ماليزيا من الدول الرائدة تطبيقا في العالم، وكذا في صناعة التكنولوجيات الذكية التي طورتها المؤسسات المتعددة الجنسيات التي نقلت نشاطاتها إلى ماليزيا، فلم يبق إلا حيز ضيق للمشاريع الصغيرة (smallprojects) وبمناولات ضعيفة القيمة المضافة. أما مفهوم المؤسسة الناشئة "Start Up" كما نرى، فهو غير مستعمل، بتاتا، في ماليزيا. فارتباط ماليزيا، حاليا، بالرقمنة المعولمة كمجال ازدهرت فيه المؤسسات الناشئة، يعكسه ما بلغته حاليا، في الميدان الاقتصادي بالنظر إلى آفاق التنمية التي يتيحها التطبيق المتدرج لنموذجها التنموي. إذ تمثل الصناعة الرقمية والتجارة الإلكترونية الماليزيتان حاليا، جسرا للعبور إلى الاقتصادات الأكثر دينمة (ديناميكية) (المرسوم التنفيذي رقم 96-296 بتاريخ 8 سبتمبر 1996) ضمن منطقة ASEAN التي تواصل توسعها المتسارع، إذ لم تتأت، من قبل، مثل هذه الفرص الاستثمارية الهامة، مما يجعل من ماليزيا البلد لأكثر استقطابا للاستثمارات والاستثمارات المنقولة في ميادين تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وانتقالها ابتداء من 2018 إلى ترقية اعتماد استعمالات انظمة الذكاء الاصطناعي بغرض تسريع المهارات والتنمية الصناعية والمشاريع المستهدفة ذات الأثر الكبير (المدن والمصانع الذكية) التي شكلت مجالا واسعا لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول ما يسمى في ماليزيا بالمشاريع الصغيرة (smallprojects) عوض مصطلح المؤسسة الناشئة أو (start up).

ولعل الحالة الإيطالية التي تتميز عن هذه الوضعية وعن الوضعية الأوروبية عموما، والحالة الفرنسية، على وجه الخصوص، تفيد، من ناحيتي المفهوم والتطبيق، المقاصد الجزائرية في الطموحات العالية في ميدان ترقية المؤسسات الناشئة

1.6. الحالة الإيطالية في خلق المؤسسة الناشئة:

في إيطاليا، تكاد تكون تسمية "مؤسسة ناشئة" (start up) تسمية حصرية للمؤسسات المبتكرة في ميادين المعلوماتية والإعلام والرقمنة والنكاه الاصطناعي، على وجه التحديد. فإن 73,6% من هذه المؤسسات تقدم الخدمات للمؤسسات (إنتاج البرمجيات والاستشارة المعلوماتية ونشاطات البحث والتنمية ونشاطات خدمات الإعلام) و7,6% تشتغل في الصناعة التحويلية و3,4% تنشط في التجارة. وتصنف أكثر من 12000 مؤسسة في إيطاليا "كمؤسسات ناشئة وصغيرة ومتوسطة مبتكرة" (start up et PME innovantes). ويتلخص التشريع ذو الصلة وشروط خلق المؤسسات الناشئة المبتكرة ومزاياها في إيطاليا، في:

(أ). مجموعة من القوانين النوعية لحفز خلق وتنمية المؤسسات الناشئة المبتكرة (innovantesstart up)، بما في ذلك المؤسسات ذات النشاط الأساسي الذي يستهدف تنمية وإنتاج وتسويق السلع المبتكرة والخدمات عالية القيمة التكنولوجية مثل مرسوم 2012 الذي يمنح امتيازات عديدة للمؤسسات الناشئة المبتكرة، ومنها عدم اشتراط عقد إنشاء المؤسسة أمام الموثق خلافا للأصناف الأخرى من المؤسسات، وفي:

(ب). أهم الشروط لاكتساب صبغة مؤسسة ناشئة التي تشترط أن يكون النشاط الأساسي للمؤسسة المراد تنميتها، إنتاج وتسويق منتجات مبتكرة أو خدمات عالية القيمة التكنولوجية وأن تكون المؤسسة قد أنشئت لأمد أقصاه 48 شهرا ومقيمة في إيطاليا أو مجباة فيها، وألا تحقق أي رقم أعمال أو تحقق رقم أعمال لا يتعدى 5 ملايين أور، وألا توزع الأرباح، وألا تنطبق المؤسسة عن دمج أو انشطار أو تحويل عن مؤسسة قائمة، وأن تكون 30% من تكاليف المؤسسة مرتبطة بنشاط البحث والتنمية أو يكون، على الأقل، ثلث عمالها متكونا من أشخاص يحملون دكتورا أو مسجلين في الدكتوراه في جامعة إيطالية أو في الخارج أو يكونون قد أجروا أبحاثا لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو تكون مالكة لبراءة اختراع أو حاملة لرخصة تصنيع أي مالكة لتكنولوجيا مبتكرة، وفي:

(ج). أهم الامتيازات التي توفرها المؤسسات الناشئة المبتكرة مثل الامتيازات جبائية (قرض ضريبي يصل إلى حد 40%) والتسهيلات بغرض الاستثمارات المهنية والخاصة بالاستثمارات المباشرة منها في المؤسسات الناشئة وكذا بالنسبة للاستثمارات غير المباشرة (عن طريق مؤسسات أخرى تستثمر أساسا في المؤسسات الناشئة)، والقرض الضريبي بنسبة

المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات (PME) المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة

35% بغرض تشغيل عمالة عالية المهارة، وتخفيضات جبائية هامة (19-27%) على الاستثمارات الداعمة للمؤسسات الناشئة، وإجراء استعجالي للحصول على تأشيرة (في أقصى أجل من 30 يوما) بما يسمى "إجراء التأشيرة الإيطالية للمؤسسة الناشئة"، وإمكانية تجنيد رساميل بواسطة مواقع تمويل تشاركي (كانت إيطاليا البلد الأول في العالم في تطبيق تشريع نوعي شامل حول التمويل التشاركي)، والولوج السريع المبسط والمجاني للصندوق المركزي للضمان وهو صندوق عمومي لتسهيل الولوج إلى القرض بواسطة إعطاء ضمانات على السلفات المصرفية (ليغطي إلى غاية 80% من المبالغ المقترضة). وإجراء جماعي مبسط. للإعفاء من تطبيق النظام الإيطالي للإجراءات الجماعية التي بموجبها لا تخضع المؤسسات الناشئة المبتكرة إلا للإجراء المسمى ب" إجراء الاستدانة المفرطة"، وإمكانية تشغيل عمال بموجب عقود لأجال محددة (من 6 إلى 36 شهرا) وإمكانية تمديد هذه العقود التشغيلية مرة واحدة لمدة تقل عن 12 شهرا، أي لمدة تعاقدية إجمالية لا تتعدى 48 شهرا، وإلغاء حقوق الدمغة وكل المصاريف على الوثائق واعتماد أدوات مالية نوعية لتسيير الدين، والتمديد، لأجل 12 شهرا، للمدة المسماة "بالتأجيل تحسبا للخسائر المتوقعة" بغرض امتصاص مجمل النشاطات الخاسرة المنجزة عن فترة انطلاق نشاط المؤسسة الناشئة.

وتتضاف إلى هذه الامتيازات، امتيازات أخرى مثل: إرجاء لسنة، وواجب إعادة الرسملة، وإمكانية دفع أجور العمال ومقدمي الخدمات الخارجية وحقوق المحامين وحقوق المحاسبين، بخيارات أسهم أو بمنح أسهم مجانية لكون النظام الجبائي المطبق على هذه الأدوات يمنح امتيازات مكيفة مع الحاجات الأكثر حدوثا لدى أية مؤسسة ناشئة، وإمكانية الاستفادة من دعم مشخص، من قبل الوكالة الإيطالية للتجارة الخارجية، وإمكانية الاستفادة من برامج أخرى وتدابير "نكاء وانطلاق" (Smart&Start) لفائدة «مسيرى الابتكار» ومنها التكوين بالتحاضر المرئي عن بعد "LEAN STARTUP" حول حركية المؤسسات الناشئة الأمريكية والذي يتوقف بقاؤها على قدرتها على تمديد حياتها، وذلك بمقارنة وتكييف منتجاتها وخدماتها مع واقع السوق بالسرعة الملائمة، سعيا لخلق دورة ترابطية من خلال اختبارات وتجارب تهدف إلى فهم أي لمن سيكون المحفز على شراء وقياس نجاح المنتجات.

وتطبق هذه المنهجية في كل المشاريع وتمكن، على العموم، بصفة سريعة، التعلم السريع الذي يتيح التركيز على النقاط الأساسية. ويتضح بالتالي، ضمن صيرورة مندرجة نحو المعيارية، أن ميلاد المؤسسة الناشئة يسبق ميلاد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بمفهومها المتعارف عليه في ميثاق "بولونيا" الذي سبق الحديث عليها أعلاه. فالمؤسسة الناشئة تولد حول مشروع ابتكاري وتموت بالتقريب إثر نجاح المشروع لتخلفها، حينئذ، مؤسسة اقتصادية أو أكثر التي هي، على وجه الخصوص، مؤسسة صغيرة أو متوسطة. فالمؤسسة الناشئة هو المعين الذي لا ينضب لحرية الابتكار ومباشرة عملية الإنتاج الذي تتولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أساسا، استمراريتها.

فيتضح حينئذ، أن الاستمرار في استعمال مصطلح "المؤسسة الناشئة" بعد تحقيق ابتكارها، يتعارض مع المبادئ والأسباب التي استدعت ابتداء مصطلح "المؤسسة الناشئة" من قبل الأمريكيين أصلا، وضبطه بالصرامة الإيطالية، لاحقا. فاستمرار استعمال المصطلح قد يقتل روح الابتكار دون شحذ روح التدبير وحسن التسيير اللذين تشكو منهما الاقتصادات المتنامية مثل الاقتصاد الجزائري. ومن أوجه الروح الابتكارية التي تشحذها المؤسسات الناشئة المبتكرة هو ذلك المرتبط بالمناولة التي تسعى إلى تلبية حاجيات الصناعات الثقيلة المختلفة الحقبة، غير تلك التجميعية المخربة لمقدرات الدول التي تلجأ إليها كصناعات خادعة مضللة. فبالنظر إلى مجموع التعريفات والمفاهيم والتجارب التطبيقية التي تعرضنا إليها، الناجحة منها والمتلكئة والفاشلة، بشأن المؤسسات الناشئة والانسياقات المبتدئة، فما هو التقييم والحكم اللذان يمكن اصدارهما على مسعى الجزائر الجديد المتجدد لتعليق آمال كبار على المؤسسة الناشئة في ما رفعته من أهداف عالية الطموح رغم اخفاقات الماضي في هذا الشأن، ورغم الأعراض المثبطة التي باتت تطبع مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، مع التذكير أن المؤسسة الناشئة، تعريفا، ليست محصورة في أحجام متوسطة أو صغيرة أو صغيرة جدا أو مجهرية، علما أن "ميثاق بولونيا" (Boulogne) charte de للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) الذي اعتمده الجزائر في 2017، لا يتضمن صنف المؤسسة المجهرية كمفهوم.

سنحاول الوقوف على حصيلة النتائج التي توصلت إليها السياسة المعلنة والمطبقة من قبل السلطات العمومية الجزائرية منذ 2021/2020 في ميدان حفز خلق المؤسسات الناشئة.

**المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME)
المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات**

2. تقييم المسعى الجزائري الجديد بشأن ترقية المؤسسات الناشئة:

سنقوم بذلك من خلال التقييم الذي قدمه وزير القطاع أمام اللجنة البرلمانية المعنية في 17 ديسمبر 2022 ومن خلال القرارات التي اتخذت خلال انعقاد مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 5 يناير 2023.

1.2. التقييم الذي قدمه وزير القطاع أمام اللجنة البرلمانية بتاريخ 17 ديسمبر 2022:

قدم الوزير المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة START UP والمؤسسات المجهرية وكذا الإطار القانوني والتنظيمي لهذه المؤسسات، أمام اللجنة البرلمانية المختصة، بتاريخ 17 ديسمبر 2022، أول تقييم مؤسسي حول المشروع الجديد حول المؤسسات الناشئة.

ذكر الوزير إجراءات الجبائية التسهيلية التي استفادت منها حوالي 1000 مؤسسة ناشئة في الوقت الذي يرتفع فيه عدد المؤسسات الناشئة المسجلة إلى 4000 مؤسسة ناشئة مسجلة في الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة الوصية، مثل الحالات المشتغلة في ميدان الاختراعات وفي ميدان التكنولوجيات الحديثة والتي تستوجب الاستفادة من إعفاءات الضريبة على الأرباح ومن الرسم على القيمة المضافة بغرض ضمان تنمية أداؤها، مما يمكن من تحقيق تنمية اقتصادية دائمة (ياسين المهدي وليد، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، يرافع عن حصيلته امام البرلمان، "برنامج المؤسسات الناشئة"، 17 ديسمبر 2022، حسب الموقع: <https://algeriainvest.com>).

أما بخصوص الإطار القانوني، فقد أفاد الوزير بأن تأخرها ما قد تم تسجيله، والذي تم تداركه باتخاذ تدابير تقويمية من اقتراح القطاع. وذكر الوزير، من جهة أخرى، مختلف التدابير المصاحبة والمؤطرة والمتبعة للشباب حاملي المشاريع والمؤسسات الناشئة المبتكرة. واعتبر ان القطاع تميز خلال السنتين الأخيرتين بديناميكية هامة، مع التنبيه إلى أن الأعمال الأكثر أهمية للقطاع، هي مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها بغرض تجاوز الحواجز التي تعترضها.

وأكد الوزير، في مقلب آخر، بان صندوقا متخصصا قد تم إنشاؤه بغرض تمويل المؤسسات الناشئة. وهو صندوق يختلف تماما، عن ذلك الذي كان مقترحا إلى غاية الآن،

إذ يرتكز هذا الصندوق الجديد على حيازة أفساط في رأس مال هذه المؤسسات الناشئة لعدد من السنوات.

أما بخصوص منجزات قطاعه، فقد تعرض لوضع آليات وأجهزة لدعم ومرافقة وتتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة. وأفاد أن عدد الحاضنات قد تضاعف ليصل إلى 60 حاضنة في 2022. في حين، عرفت جامعات البلاد، من جهتها، إنشاء حاضنات أخرى (لم يذكر عددها) بالإضافة إلى أكثر من 1000 طالب جامعي قد استفادوا من تكوين في هذا المجال.

أما بخصوص قضايا التمويل وخلق بيئة اقتصادية مساعدة على النهوض بالقطاع وبتميمته، فقد تم استعراض الأحكام الواردة في قانون المالية لسنة 2022 بما تفتحه من فرص في هذا الميدان. كما تم حث القطاع الخاص على الاستثمار في صناديق الاستثمار المنصوص عليها في القانون، علما أن قانون المالية لسنة 2022 قد أدخل، أحكاما تحفيزية، هي أيضا، تشجع المتعاملين الخواص على إنشاء صناديق خاصة متخصصة بفضل التدابير الجبائية التحفيزية المفيدة في صالح ملاك المؤسسات الناشئة، اقتداء، في هذا الشأن، بالمثل الأمريكي، على وجه الخصوص ألوارد سابقا.

2.2. كما تعرض مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ 05 فبراير 2023، إلى ملف المؤسسات الناشئة، حيث اوصى رئيس الجمهورية بدعم الانسجام بين قطاع التعليم العالي وقطاع المؤسسات الناشئة على أساس اقتراح وزير التعليم العالي باحتضان إنشاء مؤسسات ناشئة في الجامعات كحاضنات لهذه المؤسسات، تثمينا لنتائج البحث العلمي مع الالتزام بتقديم الدعم الموجه لخلق هذه المؤسسات. وكأننا نستذكر التجربة الإيطالية الناجحة التي تحصر الاستفادة من مزايا خلق المؤسسات الناشئة، فيمن يحمل شهادة دكتوراه والمسجلين في الدكتوراه والحاملين لبراءات اختراع، كما عرضنا ذلك أعلاه عند تقديمنا للتجربة الإيطالية في ميدان خلق المؤسسات الناشئة.

لكن، يجدر التذكير، في هذا السياق، بأن أحكام القانون التوجيهي للبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المعدل والمتمم والمنكور أعلاه، تركز تثمين نتائج البحث العلمي من خلال مساعدة الباحثين الجامعيين على إنشاء المؤسسات الاقتصادية لتثمين نتائج هذا البحث مع تمكين الخواص رجال الأعمال أصحاب الأموال، على المساهمة في تمويل البحث العلمي، في

المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME) المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات

قضايا تشغل بالهم وتعرقل أعمالهم مع تمكينهم من حضور مداورات هيئات القرار في البحث العلمي وتثمين نتائجه، دون الحق في التصويت. لكن لم يكن التشريع، آنذاك، يسمح لرأس المال الخاص الوطني بالاشتراك مع رأس المال العام، ولم تتبلور الأمور العملية في هذا الشأن بالقدر الكافي، حتى اليوم، رغم إعلان المبادئ بشأنه.

3.2. لكن نوعا من اللخبطة في اعتماد تصنيفات المؤسسات واستعمالها وكذا التعامل مع المؤسسات الناشئة قبل إنشائها وبعد إنشائها، تطرح كثيرا من الأسئلة التي لا تجد لها جوابا شافيا يوفق بين ضرورة دعمها وواجب إدماجها في النشاط الاقتصادي الذي له حقوق وواجبات من خلال ابتداع كيفية التوفيق بين ضرورة ترقيتها بالتعامل المتميز وإخضاعها أو لا ابتداء من آجال معينة للتشريعات والتنظيمات المعمول بها.

أ. من حيث تصنيف المؤسسات:

فتسمية الوزارة المكلفة بالمؤسسات الناشئة بـ "وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المجهية" يثير التساؤل عن مفهوم تصنيف "المؤسسة المجهية". إذ لم يرد هذا التصنيف في "ميثاق بولونيا" الذي اعتمده الجزائر في 2017 كما أشرنا إليه أعلاه. أهو تكرار "المؤسسة الصغيرة جدا" (Très Petite Entreprise- TPE) التي هي مكرسة في هذا الميثاق؟ أم هو صنف ينضاف إلى الأصناف الثلاثة المكرسة في نفس الميثاق (المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا:

.(Entreprise Moyenne, Petite et Très Petite

وهي شبيهة باللخبطة التي قد تترسخ في الإطلاق العبثي للتسمية على تصنيف "المؤسسة الناشئة" (start up) للزيغ بهذا المفهوم ذي المضمون الابتكاري النبيل، نحو تصنيف انطبع بالنشاط الروتيني الذي لصق، عندنا في الجزائر، بمفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME) في تصنيف المؤسسة الصغيرة جدا على وجه الخصوص، وهذا رغم وجود المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 الذي ينشئ المجلس الوطني لتسمية ووسم المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة والحاضنات، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 21-170 المؤرخ في 28 أبريل 2021 الذي يحدد شروط وكيفيات منح المزايا الجبائية للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "حاضنة".

ب. من حيث مرافقة المؤسسة الناشئة:

وكخلفية وجودية لمآل المؤسسة الناشئة، في امتداد هذه المحانير، كيف يجب التعامل مع المؤسسة الناشئة خلال التحضير لإنشائها وخلال الإنشاء وأثناء مرحلة استغلالها في منظور القانون والنظام الجبائي وشروط التعامل الأخرى، كالتمول على سبيل المثال، علما أن تأطير المؤسسة الناشئة يتم من خلال قوانين المالية ومن خلال نصوص تنظيمية أخرى (طارق عبد الله مهدي، "المؤسسة الناشئة بناء إطار قانوني"، جريدة المجاهد، تاريخ 14 فيفري 2023، ص 11-19).

فقبل التعرض لهذا الجانب، نذكر بأن قانون المالية لسنة 2020 يقضي بإعفاء المؤسسات الناشئة عموما، من مختلف الرسوم: على النشاط المهني وعلى الدخل العام وعلى الأرباح لمدة ثلاث سنوات ومن الضريبة الجزافية الوحيدة ومن الضريبة على القيمة المضافة على التجهيزات الاستثمارية. أما بالنسبة للتسجيلات المحاسبية، فالعمليات المنجزة من قبل هذه المؤسسات (الناشئة)، فتتجز بالنظر إلى الشكل القانوني للمؤسسة حسب المبادئ والقواعد المحاسبية العادية التي يحددها النظام المحاسبي المالي الوطني. كما تجدر الإشارة إلى مشروع القانون المنتظر الذي هو "قانون-إطار" حول اقتصاد المعرفة والذي سيعنى بتمويل الاختراع ودعم البحث والتنمية والملكية الثقافية والحكامة وأنظمة التعليم والتكوين والاقتصاد الرقمي والتحويل التكنولوجي. (طارق عبد الله مهدي، مرجع سابق، ص 11-19)

فما هو التعامل مع المؤسسات الناشئة بعد تسجيلها في المركز الوطني للسجل التجاري عندما تصبح هذه المؤسسة (الناشئة) خاضعة لقوانين الجمهورية الأخرى وتنظيماتها مثل القانون التجاري المنتظر تعديله وقانون العمل والتأمين الاجتماعي الذي هو بصدد التعديل وتشريع البنوك بما في ذلك القانون الجنائي بالنسبة لبعض الأفعال الجنائية؟ إذ يتخوف المقاولون المبتكرون من التعقيدات الإدارية خلال مرحلة الإنشاء، رغم تدخل الحكومة للتخفيف من العراقيل. كما يتوجسون خيفة من عراقيل البيئة القانونية التي تحيط بالمؤسسات الناشئة والتي يمكن أن تشكل مصدر تلويث للابتكار.

لكن، في المقابل، إلى أي حد تبقى المؤسسة الناشئة تتمتع بمختلف الامتيازات السالفة الذكر والاقتصاد يبني على تساوي الفرص والتعامل العادل، لأن قواعد السوق تفرض ذلك، إلا إذا اعتمد الدعم الدائم، من المالية العمومية، قاعدة تعامل دائمة وذلك في تناقض صارخ مع واجب الأداء الأمثل؟

المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME) المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات

فالشباب المبتكر يتوجس خيفة، هو أيضا، من تسلط المنطق القانوني على مشاريعهم وعليهم أنفسهم، وخصوصا في الشق التمويلي، رغم التدابير التشجيعية المرافقة التي اتخذتها الحكومة للإبقاء على الإجراءات القانونية التشجيعية قائمة لما بعد ميلاد المؤسسات الناشئة وازدهارها. فالمأمول لدى هؤلاء الشباب المبتكر أن يتغلب منطق المقاربة الابتكارية على المقاربة القانونية البحتة. فالبحث عن التوفيق الدائم بين المقاربتين ضروري حتى وإن كانت المثالية فيه غاية لا تدرك، مع التذكير بأن التجربة الإيطالية قد سقفت وضعية المؤسسة الناشئة في 48 شهرا، لكن مع التنبيه إلى أن الاقتصاد الإيطالي أو الأمريكي مهيكلان بشكل يتيح تغليب المقاربة القانونية بعد آجال معقولة تحتاج خلالها المؤسسة الناشئة إلى الدعم المالي والإسعاف القانوني لتحقيق إسقاطات مخطط أعمالها.

خاتمة:

مهما كانت الفرضيات والأطروحات والخلفيات والرهانات، فالمرجعية الأمريكية بمفهومها للمؤسسة الناشئة برمتها والمرجعية الإيطالية بصرامتها مع واجب الانفتاح بشروط صارمة، على غير حاملي الدكتوراه والمسجلين لتحضيرها وغير حاملي براءة اختراع، تبقين المرجعيتين اللتين تنفرضان كمرجعيتين بالجزائر أن تقتادا بهما. ويحتاج الانتقال الحتمي من وضعية مؤسسة ناشئة (start up) إلى ما بعدها في شكل مؤسسة صغيرة ومتوسطة (PME)، على أن تستفيد المؤسسة الناشئة بدعم استثنائي مدروس لمرحلة ما بعد الانشاء مكيف مع المحيط الجزائري قليل الاستيعاب والتفاعل الإيجابي مع مكونات جديدة بالنسبة إليه، مقارنة مع البيئة الأمريكية والإيطالية. فالابتكار بالنسبة للمؤسسة الناشئة يبقى هدفا إجباريا وكليا، لا يقبل السقوط في الإنتاج العادي المتكرر الذي هو من اختصاص المؤسسات الإنتاجية.

كما أن أهداف المناولة والاندماج الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة جدا وحتى المؤسسات المجهرية إن أضيف صنفها إلى تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) التي اعتمدهت الجزائر، على أن تتعدى هذه الأهداف، وجوبا، تلبية الطلب الوسيط والنهائي للسوق الجزائرية ولولوج الأسواق الخارجية حذوا بما تعرفنا عليه أعلاه في المرجعيتين الفرنسية والماليزية على وجه الخصوص، في مسعى حثيث لـ"تدويل" هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) وحيث

أصبح الابتكار لدى المؤسسات الناشئة على مستوى الحاضنات (أو مراكز الامتياز)، رافعة حاسمة على مستوى التنافسية في الأسواق العالمية.(عمار تو، "الإشكالية الاقتصادية والحتمية العالمية"، منشورات كليك، الجزائر، مارس 2022، ص375).

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-11 المؤرخ في 22 أوت 1998.
- القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 5 أوت 2000.
- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-17 للمؤرخ في 10 يناير 2017 حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الصادر بتاريخ 8 سبتمبر 1996.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-91 الصادر بتاريخ 28 مارس 2004.
- المواد 8، 9، 10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 02، الصادرة بتاريخ 2017/11/01.
- استجواب رئيس الجمهورية الجزائري من قبل الصحافة الجزائرية بتاريخ 10 أكتوبر 2021.
- تقرير وزارة الاقتصاد والمالية والشغل (في فرنسا)، 3، 2 مليون من مجموع 8، 2 مليون (1988-2000)؛
- كمال لخضر ولكحل، يوسف قريشي، علي قابوسة، "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: الواقع والإكراهات والآفاق" مجلة أداء المؤسسات الجزائرية 2013/04.

- نشرية إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة العمل والشغل والضمان الاجتماعي، رقم 40، الصادرة في مارس 2022.

- ياسين المهدي وليد، (وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة) يرافع عن حصيلته امام البرلمان، "برنامج المؤسسات الناشئة"، 17 ديسمبر 2022، حسب الموقع: <https://algeriainvest.com>

- عمار تو، "الإشكالية الاقتصادية والحتمية العالمية"، منشورات كليك، الجزائر، مارس 2022.
- طارق عبد الله مهدي، "المؤسسة الناشئة بناء إطار قانوني"، جريدة المجاهد، تاريخ 14 فيفري 2023.

باللغة الأجنبية:

- CHERTOK Grégoire et DE MALLERAYET Pierre Alain, POUTELLY Philippe, *Le financement des P.M.E, La documentation française, Paris, 2009.*
- Ministère de l'industrie, « Bulletin d'information statistique de la PME», N°40, Edition mars 2022.

المؤسسة الناشئة (Start up) والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME)
المفاهيم والوظائف والأهداف ومخاطر الانحرافات

- Patrizio Bianchi, Lee M. Miller, Silvano Bertini, “The Italian SME Experience and Possible Lessons for Emerging”, Countries, UNIDO, March 1997.
- The Gallup Organization Hungary upon the request of Directorate-General for Enterprise and 43 Industry, Observatory of European SMEs, Analytical report, Flash EB series N°196, Hungary, Fieldwork : November 2006 – January 2007.